الخليج السياحي

أخبار الخليج

إعداد وتحرير: زينب إسماعيل

العدد (17484) - السنة الحادية والخمسون - الأربعاء 16 شعبان 1447هـ - 4 فبراير 2026م

www.akhbar-alkhaleej.com

73 ألف زيارة لمواقع أثرية وثقافية في يناير

كتبت- زينب إسماعيل

أفادت أحدث الإحصائيات الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية أن عدد زوار المواقع التراثية والثقافية والأثرية في يناير الماضي بلغ 73 ألف و520 زائر، وذلك لما يقارب 28 موقع مختلف.

وتصدر الأجانب قائمة الزوار بنسبة 29.3%، إذ بلغ عددهم نحو 21 ألف و594 أجنبي. فيما استحوذ البحرينيون على ما نسبة 23.4%، إذ وصل عددهم إلى 17 ألف و219 بحريني.

وكان عدد الطلاب الزائرين لتلك المواقع نحو 1054 طالبا وطالبة، بينهم 402 من مدارس حكومية وخاصة و176 طالبا من معاهد وجامعات.

كما تضمنت القائمة زوارا من وكالات سياحية ومجموعات منظمة، وصل عددهم خلال الشهر الفائت إلى 7183 فردا.

وذكرت الأرقام أن عدد الخليجيين الزائرين وصل إلى 3237 مواطنا، فيما كانت عدد العرب قريبا منهم، إذ سجلوا نحو 2107 فردا.

وأشارت الأرقام إلى أن كبار الشخصيات كانوا من بين الزوار، ووصل عددهم إلى 196 شخصية.

وفرقت الإحصائيات الزوار ما بين أفراد ومجموعات، إذ سجل الأفراد عددا بلغ 61 ألفا و828 فردا، و المجموعات نحو 8 آلاف و252 مجموعة.

ومن بين المواقع التي ضمتها القائمة: بيت الجلاهمة ومركز الجسرة للحرف اليدوية وبيت الجسرة والمكتبة الخليفية ومسجد الخميس ومركز زواره وبيت بدر غلوم وبيت ترابي ومتحف البحرين الوطني ومسرح البحرين الوطني ومصنع نسيج بني جمرة.

كما تضمنت كل من: بيت فخرو وبيت السلال ومركز زوار مسار اللؤلؤ ومتحف دائرة البريد ومتحف موقع قلعة البحرين وقلعة الشيخ سلمان بن أحمد الفاتح وشجرة الحياة ومركز زوارها.

بالي تدرس طلب كشوفات حسابات بنكية من سائحيها

قد تقوم جزيرة بالي الإندونيسية الشهيرة قريباً بإلزام زائريها من الأجانب بتقديم كشوفات لحساباتهم البنكية وتذاكر الذهاب والعودة الخاصة بهم بالإضافة إلى خطط سفر تفصيلية، حيث تعمل الحكومة الإقليمية على وضع لائحة جديدة لتشديد الرقابة على السفر، تحت اسم "السياحة المميزة".

ويقول حاكم بالي وايان كوستر، إن الهدف من هذا الإجراء المخطط له هو ضمان قدرة المسافرين على تحمل مصاريف إقامتهم بالكامل، مضيفاً: "على كل من هو قادر على تحمل ميزانية كافية لفترة 7 أيام ألا يقضي أكثر من أسبوع. ويشار إلى أن بالي مازالت تعاني من الضغوط الناتجة عن السياحة الجماعية، وأكد كوستر مراراً على أن الجزيرة يجب أن تعمل على جذب الزوار الذين يحترمون الثقافة المحلية والتقاليد الدينية، في المقام الأول.

ومع ذلك، يتصدر السائحون عناوين الأخبار ويتسببون في إثارة حالة من الغضب بسبب الأفعال المرفوضة.

ويقول كوستر: "من المهم تحديد السياح الأجانب المسموح لهم بالدخول وهؤلاء الممنوعين، حتى لا يتسبب الزوار في حدوث مشاكل، ولتكون لهم مساهمة إيجابية، ولا سيما في قطاع السياحة، وفي المرحلة المقبلة، سنركز على السياحة المميزة، وليس على أعداد السائحين فحسب، من خلال اتباع لوائح إقليمية وإدارة سياحة محسّنة".

وبموجب مسودة القانون الحالية، من الممكن أن تطلب السلطات من السائحين الأجانب عند دخولهم البلاد، تقديم كشوفات حساباتهم البنكية التي تخص الأشهر الثلاثة الماضية، وحجز تذكرة العودة المؤكد الخاص بهم، وتقديم تفاصيل عن مدة إقامتهم وطبيعتها.

ولم يتم تحديد حد أدنى ثابت للمبلغ حتى الآن، وترغب السلطات – في المقام الأول – في التحقق مما إذا كانت الأموال المتاحة كافية لتغطية خطة سفرهم.

المتطلبات الحالية للدخول

من شأن القانون الجديد أن يؤثر أيضاً على المسافرين الذين يدخلون حالياً إلى إندونيسيا بدون تأشيرة، أو بتأشيرة عند الوصول، حيث إن معظم السائحين يقدمون حالياً طلبات الحصول على التأشيرة مسبقاً، من خلال نظام التأشيرة الإلكترونية عند الوصول، وهو ما أدى مؤخراً إلى تسهيل إجراءات الدخول بشكل كبير.

ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت عمليات التدقيق المقررة ستتم بمطار دينباسار في بالي أم سيتم دمجها ضمن إجراءات التأشيرة قبل المغادرة، ويعتبر الخيار الأخير هو الحل الأفضل، بحسب ما يقوله نائب وزير السياحة السابق، سابتا نيروانداز، حيث يوضح: "إذا كان السياح قد وصلوا بالفعل إلى الجزيرة، فسيكون من الصعب التحقق من بياناتهم البنكية في المطار".

السياحة ضحية الصراعات السياسية

○ بقلم

محمود النشيط.

المتابع للوضع السياسي العام في العالم يدرك بأن التهديد بقيام حرب بين عدة دول وشيك جداً نظير الصراعات السياسية بين الدول العظمي، والإضطرابات الداخلية في بعض الدول مما يؤثر بشكل مباشر على حالة الأمن والأستقرار والتي تداعياتها كبيرة على الاقتصاد في المقام الأول، وغالباً ما تكون السياحة المتضرر الأول وما يلحق بها من خسائر جمة، وهي التي تحاول أن تتعافى من ويلات الجائحة وما خلفته على مدى عامين تقريباً بعد إغلاق الأجواء احترازياً في العالم.

السياحة ستظل مرآة تعكس حالة العالم؛ تزدهر في زمن السلام، وتنكمش في زمن الصراع، لكنها أيضًا شاهد حي على قدرة الإنسان على النهوض من الركام. فكل مدينة تستعيد زوارها بعد الحرب، وكل موقع أثري يُعاد ترميمه، هو انتصار للذاكرة الإنسانية على العنف، وللحياة على الدمار. وإن حماية السياحة ليست ترفًا اقتصاديًا، بل مسؤولية إنسانية، لأنها تحمي القصص، والهوية، والتواصل بين البشر في عالم أحوج ما يكون إلى السلام.

ما يشهده العالم هذه الأيام من توتر سياسي من الغرب حتى الشرق بدت آثاره واضحة على الحركة السياحية في الوقت الذي يفترض الآن يشهد الموسم سنوياً انتعاشاً كبير ينتظره القطاع بفارغ الصبر ويبني عليه المستثمرون آمالاً جديدة استعداداً لأشهر الصيف القادمة لتطوير اعمالهم لمستويات أرقى تكون جاذبة على مختلف المستويات وفي مقدمتها شركات الطيران والخدمات الفندقية وغيرها التي تحتاج إلى أجواء آمنة ومستقرة حقيقية لا شكلية من أجل تقديم خدماتها بمستويات عالية بعيدة كل البعد عن الخوف أو القلق من القادم.

في مناطق عديدة من العالم، كانت السياحة تُعد ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، لكن الصراعات حولتها من مصدر دخل إلى عبء ثقيل. فالدول التي تعتمد على السياحة لا تخسر فقط عائدات مالية، بل تخسر وظائف، واستثمارات، وسمعة دولية يصعب استعادتها بسرعة، وتحتاج إلى سنوات لتعمير ما تخلفه الحروب خاصة على البنية التحتية، وبث روح الطمئنينة عند المستثمرين، وجهود ترويجية وتسويقية ضخمة للعالم من أجل اقناع السياح بأن عنصر الأمان من أجل الاستمتاع بالاستجمام والترفيه واقع ملموس وحقيقي وأن ما خلفته الحروب اصبح في ذاكرة الماضي.

نماذج عديدة من الدول في عالمنا بعد أن عاد لها الاستقرار، وتعافت كلياً من آثار الصراعات خلقت من هذه النكبات سياحة اضافية على قائمتها وقدمها المرشدين السياحيين كمادة معلوماتية ومواقع تستحق الزيارة رغم بشاعة ما تعرضت له في الفترة الماضية التي لا يتمنى أحد أن تعود أبداً.

جواز سفرك الرقمي: كيف تغيّر التكنولوجيا مستقبل السفر

لم يعد جواز السفر مجرد وثيقة ورقية محفوظة بعناية في حقيبة المسافر، بل دخل العالم مرحلة جديدة أصبح فيها السفر مرتبطًا بالهوية الرقمية والتقنيات الذكية. مع تسارع التحول الرقمي عالميًا، ظهر مفهوم «جواز السفر الرقمي» كأحد أبرز الابتكارات التي تسعى إلى تسهيل التنقل بين الدول، وتعزيز الأمان، وتقليل الإجراءات المعقدة في المطارات والمعابر الحدودية. هذا التحول لا يغيّر فقط شكل وثيقة السفر، بل يعيد صياغة تجربة السفر بالكامل، من لحظة التخطيط وحتى الوصول إلى الوجهة.

جواز السفر الرقمي هو نسخة إلكترونية آمنة من بيانات المسافر، تُخزَّن عادة عبر تطبيقات رسمية أو أنظمة حكومية معتمدة، وتكون مرتبطة بالهوية البيومترية مثل بصمة الوجه أو العين. بدلاً من إبراز الجواز الورقي في كل نقطة تفتيش، يمكن للمسافر استخدام هاتفه الذكي أو التحقق البيومتري لعبور البوابات الذكية. تعتمد هذه التقنية على تقنيات التشفير وسلاسل الكتل «البلوك تشين» في بعض الدول، لضمان عدم التلاعب بالبيانات وحمايتها من الاختراق. الفكرة الأساسية هي تسريع إجراءات السفر وتقليل الاعتماد على المستندات الورقية، مع الحفاظ على أعلى مستويات الأمان والدقة في التحقق من الهوية.

مزايا رقمية

يوفر جواز السفر الرقمي مزايا متعددة تنعكس مباشرة على راحة المسافر وكفاءة أنظمة السفر. أول هذه المزايا هو تقليل زمن الانتظار في المطارات، حيث تسمح البوابات الذكية بمرور أسرع دون الحاجة إلى فحص يدوي مطوّل. كما يسهم في تقليل فقدان الوثائق أو تلفها، وهي مشكلة شائعة في السفر التقليدي. من ناحية أخرى، يعزز هذا النظام مستوى الأمان، إذ يصعب تزوير الهوية الرقمية مقارنة بالوثائق الورقية. بعض الدول بدأت بالفعل في اختبار هذه الأنظمة في مطاراتها الدولية، ما يتيح للمسافر تجربة أكثر سلاسة، خصوصًا لرجال الأعمال والمسافرين الدائمين. إضافة إلى ذلك، يفتح الجواز الرقمي الباب أمام تكامل أكبر مع خدمات السفر الأخرى، مثل حجز الطيران، والفنادق، والتأشيرات الإلكترونية، ليصبح الهاتف الذكي مركزًا شاملًا لإدارة الرحلة.

تحديات واعتماد عالمي متدرج

رغم الفوائد الكبيرة، لا يخلو تطبيق جواز السفر الرقمي من تحديات حقيقية. أبرزها مسألة الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، حيث يثير تخزين معلومات حساسة مخاوف لدى بعض المستخدمين. كما أن التفاوت في البنية التحتية الرقمية بين الدول قد يعرقل التبني السريع لهذا النظام عالميًا، إذ يتطلب الأمر استثمارات ضخمة وتعاونًا دوليًا موحدًا. إضافة إلى ذلك، لا يزال كثير من المسافرين يفضلون الوثائق التقليدية لشعورهم بالأمان أو لعدم ثقتهم الكاملة في الحلول الرقمية. ومع ذلك، تتجه الحكومات والمنظمات الدولية إلى اعتماد نهج تدريجي، يجمع بين الجواز الورقي والرقمي في مرحلة انتقالية، تمهيدًا لاعتماد أوسع في المستقبل.